النهار
الأحد 28 جمادى الآخرة 1430هـ
21 يونيو 2009 - العدد 0647

150 بليون دولار حجم الاستثمارات الصناعية في دول الخليج

12316 مصنعاً تشغل أكثر من 971 ألف عامل

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي لدول الخليج أقل من المستوى المطلوب وتشكل 10 في المئة فقط

دول المجلس تبحث في إعادة النظر في تطبيق مبدأ الحماية الذاتية على المنتجات الوطنية

«الخليج للاستشارات الصناعية» تنظم مؤتمر الصناعيين في نوفمبر المقبل في الدوحة

قالت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية «جويك» ان الاستثمارات الصناعية في دول مجلس التعاون زادت بواقع 73.3 في المئة خلال الفترة من عام 2000 إلى 2008 مسجلة 150 بليون دولار، مشيرة إلى أن عدد المصانع في دول الخليج بلغ 12316 مصنعا تشغل أكثر من 971 ألف عامل. وأضافت أن الجهات المختصة بالقطاع الصناعي الخليجي تبحث في الوقت الراهن العديد من المشاريع والقوانين الكفيلة بتعميق التطبيق العملي للسوق الخليجية المشتركة بما يفيد المنتجات الخليجية داخل سوق دول التعاون وكذلك في الأسواق العالمية.

وتحدثت المنظمة في نشرتها الدورية عن مشروع لإعادة صياغة القواعد الموحدة لإعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمعمول بها منذ 1986، ومشروع إعادة صياغة القانون النموذجي الاسترشادي المعدل لتشجيع الاستثمار الأجنبي بدول التعاون والمعد منذ 2002. وأفادت المنظمة أن دول المجلس تبحث في إعادة النظر في تطبيق مبدأ الحماية الذاتية المطبقة على المنتجات الوطنية، وإعداد استراتيجية خليجية موحدة لتنمية الصادرات، والعمل على إنشاء اتحاد لمراكز دعم هذه الصادرات، علاوة على بحث إمكانية إعداد خريطة للصناعات الخليجية القائمة والممكن إقامتها مستقبلا لدول المجلس، مع تحديث هذه الخريطة باستمرار.

مؤتمر الصناعيين

يأتي هذا في وقت تستعد فيه منظمة الخليج للاستشارات الصناعية لتنظيم مؤتمر الصناعيين الثاني عشر شهر نوفمبر المقبل بالدوحة. ويشكل المؤتمر فرصة لمراجعة واقع الصناعة الخليجية وبحث التوجهات الجديدة للعقد المقبل، بينما سيكون موضوع استراتيجية التصنيع في مقدمة أولويات واهتمام هذا المؤتمر.

أقل من المستوى

إلى ذلك، قالت المنظمة إن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج مازالت أقل من المستوى المطلوب، إذ لم تشكل حتى الآن سوى 10 في المئة، مطالبة في هذا السياق بضرورة تشجيع مبادرات القطاع الخاص المحلي وتحفيز الاستثمارات الخارجية، والعمل على زيادة استغلال الطاقة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الخليجية. ودعت المنظمة إلى العمل على مواصلة تطوير المناخ الاستثماري لدول المجلس لجذب مزيد من الاستثمارات، مشددة على أهمية تطوير الأنظمة والإجراءات والقوانين، والعمل على إزالة القيود البيروقراطية، وتوفير المعلومات الدقيقة عن الفرص الاستثمارية ومؤشرات القياس والتقييم.

الصادرات الصناعية

وأشارت «جويك» في هذا السياق إلى أن الاستثمارات الصناعية في دول مجلس التعاون زادت بواقع 73.3 في المئة خلال الفترة 2000 إلى 2008 لتحقق إجماليا بلغ 150 بليون دولار مقابل 86.6 بليون دولار في بداية هذه الفترة.

اقتصادها المعتمد على النفط أثبت أنه أكثر مقاومة للتراجع العالمي

الإمارات الرابعة عالمياً في اجتذاب أعمال التجزئة

حققت دولة الامارات العربية المتحدة نقلة نوعية كبيرة في «مؤشر نمو أعمال التجزئة العالمية» GRDI ، محققة تقدما بلغ 16 نقطة ولتحتل بذلك المرتبة الرابعة، حيث أثبت اقتصادها المعتمد على النفط أنه أكثر مقاومة من اقتصادات الدول الأخرى للتراجع الاقتصادي واسع الانتشار، حسب ما جاء في المؤشر السنوي الثامن الذي أصدرته شركة الاستشارات الادارية العالمية «أيه تي كيرني»، وهو عبارة عن دراسة لجاذبية أعمال الاستثمار في التجزئة بين 30 سوقا ناشئة.

وأكد التقرير رغم ان عدد سكان الامارات البالغ خمسة ملايين نسمة يعتبر صغيرا نسبيا مقارنة بالدول الثلاث التي سبقتها في المؤشر، فانها تتمتع بنسبة انفاق للمستهلك أعلى من مثيلاتها في أي من البلدان الأخرى في المؤشر.

وفي الحقيقة، تمضي دبي قُدما لتوفير «أكبر مساحة في التسوق للشخص» في العالم في عام 2010. ويركز أصحاب أعمال البيع بالتجزئة في دبي على المستهلكين المحليين نظرا لتراجع مستوى السياحة، ما يفتح الباب على مصراعيه أمام محال الهايبر ماركت ومحال التخفيضات للدخول الى هذه السوق.

ومع ذلك، وحيث ان اسم دبي قد أصبح في المدة الأخيرة رديفا لتوسع أعمال البيع بالتجزئة، فقد اعتبرت الدراسة ان أبوظبي هي النجم الصاعد في دولة الامارات. فهي ظلت غير متأثرة بالأزمة الاقتصادية العالمية بسبب احتياطياتها النفطية وما لديها من ثروة وطنية، وهي تخطط لاقامة متاحف عدة جديدة وسباق «فورمولا 1»،الأمر الذي سيساعد على اجتذاب السياحة. كما أنه من المتوقع ازدياد الهجرة الى داخل الامارة التي أصبحت بديلا قريبا من دبي. كذلك فان التطورات التي تشهدها المدينة هذه الأيام ستزيد من الامدادات العقارية، كما ان زيادة وعي السكان بالماركات العالمية ستفتح الباب أمام دخول أصحاب أعمال التجزئة الأجانب.

كيرني: التراجع الاقتصادي زاد الفرص في السوق لأصحاب مشاريع التجزئة العالميين

وقال نائب الرئيس المدير المسؤول في أيه تي كيرني روبرت زيجلر «لقد تقدمت الامارات 16 مرتبة في دراسة السنة الحالية، مما يؤكد مرونة السوق وقدرته على اعادة التكيف».

وفي حين ان تراجع المبيعات وانفاق المستهلكين في الأسواق المحلية مازال ضعيفا، فان التوسع العالمي تزداد أهميته كاستراتجية للنمو، ذلك ان الكساد العالمي في المواقع العقارية المفضلة أصبح أكثر توافرا في العديد من الأسواق النامية. كما أنه جعل تقييمات التملك أكثر جاذبية الى حد كبير أمام الكثيرين من أصحاب أعمال التجزئة في السوق المحلي. وخلافا لمعظم الأسواق النامية، من المتوقع ان يستمر الناتج المحلي العام في النمو، وان كان بسرعة أقل، وان غالبية السكان من فئة الشبان في العديد من البلدان تظل أكبر، وتزداد حضريا باستمرار وتعبّر عن اهتمام متزايد في الأشكال العصرية لأعمال التجزئة.

واحتلت بلدان نامية كبرى تتسم بالمرونة مثل الهند، روسيا، الصين الى جانب الامارات العربية المتحدة مكانة في مقدمة «مؤشر نمو أعمال التجزئة العالمية» GRDI نظرا لان هذه البلدان يتوقع لها ان تكون في طليعة الانتعاش الاقتصادي. فللمرة الرابعة خلال خمس سنوات، تكون الهند البلد الأكثر جذبا للاستثمار العقاري، كما جاء في المؤشر، (راجع الترتيب الكامل أدناه الذي يضم 30 بلدا). ويعمل مؤشر نمو أعمال التجزئة العالمية هذا، الذي يتم نشره منذ عام 2001، على مساعدة أصحاب أعمال التجزئة على تحديد أولويات استراتيجياتهم للتنمية العالمية بترتيب جاذبية توسع أعمال التجزئة في البلدان الناشئة، مستندا الى مجموعة من المتغيرات التي يبلغ تعدادها 25، بما في ذلك المخاطر الاقتصادية والسياسية، جاذبية سوق التجزئة، مستويات تشبّع أعمال التجزئة والفرق بين الناتج المحلي العام ونمو أعمال التجزئة.

وقال زيجلر أيضا «وحيث ان الأحوال الاقتصادية في الأسواق النامية تتحسن ببطء واضح، فان الأسواق الناشئة أخذت تصبح أكثر أهمية كمصادر للنمو لأصحاب أعمال التجزئة العالميين»، مشيرا الى أنه «على أصحاب أعمال التجزئة البارزين، ان يضعوا استراتيجية دائمة قادرة على الموازنة بين الأسواق الكبيرة والأخرى المتقدمة وبين الأسواق الصغيرة والأخرى النامية وذلك من أجل القدرة على ادارة الأخطار في أنحاء العالم».

مؤشر نمو أعمال التجزئة العالمية 2009

البلد	مرتبة 2009	مرتبة 2008	التغيير
الهند	1	2	1+
روسيا	2	3	1+
الصين	3	4	1+
الإمارات العربية المتحدة	4	20	16+
المملكة العربية السعودية	5	7	2+
فيتنام	6	1	5-
تشيلي	7	8	1+
البرازيل	8	9	1+
سلوفينيا	9	23	14+
ماليزيا	10	13	3+
الجزائر	11	12	1+
المكسيك	12	11	1-
لاتفيا	13	21	8+
تونس	14	18	4+
مصر	15	5	10-
ليتوانيا	16	30	14+
أوكرانيا	17	17	0
البيرو	18	14	4-
المغرب	19	6	13-
تركيا	20	10	10-
بلغاريا	21	16	5-
أندونيسيا	22	15	7-
رومانيا	23	22	1-
كرواتيا	24	N/A	N/A
الفلبين	25	26	1+
تايلند	26	24	2-
المجر	27	N/A	N/A
كولومبيا	28	19	9-
السلفادور	29	N/A	N/A
الأرجنتين	30	28	2-

توسع الشركات عبر التملك والاندماجات يعزز أنشطة الاستشارات المالية

البنوك السعودية «تتزاحم» لبناء صناديق استحواذ

شرعت شركات استثمارية سعودية (البنوك الاستثمارية)، في تبني مفهوم صناعة الاستحواذ والاندماج كأحد أهم مداخيل هذا القطاع المالي، متخذين من التوجهات الجديدة للشركات الوطنية الراغبة في تطوير أعمالها أو التوسع عبر أسلوب الاندماجات والاستحواذات، في ظل ضبابية سوق التمويل محلياً وعالميا.

وأكد متخصصون ماليون أن توفر أنظمة ولوائح جديدة لنشاط الاستحواذ والاندماج إلى جانب تنامي ثقافة التوسع لدى الشركات الوطنية عبر هذا الأسلوب خصوصا بعد التداعيات التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية، عزز من توجه شركات الاستشارات والوساطة المالية نحو تنظيم وتأسيس صناديق استثمارية مهمتها دراسة فرص الاستحواذ والاندماج وطرحها على عملاء الصندوق، ما سينعكس على مصادر دخلها.

وأضافوا: «تراجعت إيرادات شركات الاستشارات المالية والوساطة بعد التراجع في مستويات التداول في سوق الأسهم، ولكن مع بروز حاجة الشركات المحلية للتمويل من خارج المصارف مع الجمود الذي طال الائتمان المحلي بسبب الأزمة العالمية، تجد شركات الوساطة ضالتها في سوق الاندماجات والاستحواذ من خلال تقديم الاستشارات أو حتى تأسيس صناديق متخصصة في ذلك».

وهنا قال العضو المنتدب لشركة الجوهر للاستشارات خالد الجوهر، ان صفقات الاستحواذ المحلية الطفيفة التي حدثت أخيرا شجعت البنوك الاستثمارية على التركيز على هذا النوع من النشاط ذي المداخيل العالية، خصوصا في ظل تطور أنظمة ولوائح هيئة سوق المال المتعلقة بالاستحواذ والاندماج.

وقال الجوهر إن إهمال البنوك الاستثمارية في السنوات الماضية لإدارة أو تقديم الاستشارة لهذا النوع من الصفقات عائد إلى بطء الشركات السعودية المساهمة في تنفيذ مثل هذا النوع من الصفقات إلى جانب عدم توافر البيئة القانونية الملائمة، والثاني غياب ثقافة توسع الشركات بهذا الأسلوب محليا.

من ناحيته، أوضح د. عبدالوهاب أبوداهش، مستشار اقتصادي، أنه تاريخيا «ثقافة الاستحواذ» ليست من طبيعة الشركات السعودية للتوسع، إلى جانب أن صناع الاستحواذات والاندماجات وهي شركات الاستثمار المالية «البنوك الاستثمارية»، لم تكن موجودة في السابق، وأضاف: «للتو بدأت الشركات الاستثمارية في تبني هذا المفهوم والعمل مع الشركات السعودية على تنفيذه».

وقال أبوداهش «تراجع جاذبية استحواذ الشركات السعودية على شركات أجنبية في الأسواق العالمية بفعل التباطؤ الاقتصادي ساعد على إعادة المؤشر إلى الداخل، ما انتبهت إليه البنوك الاستثمارية، ولكن هناك أسباباً أخرى تنشر ثقافة الاستحواذ المحلي وهي انخفاض التعرفة الجمركية وقيام منظمة التجارة العالمية ومناطق التجارة الحرة، ما جعل تكلفة الإنتاج الخارجي مماثلة إن لم تكن أقل للداخلي».

وهنا يعود خالد الجوهر، ليشير إلى أن الصفقة الجديدة مثل صفقة استحواذ «المراعي» على «حائل الزراعية» الأخيرة محفز جيد لتشجيع الشركات السعودية الأخرى وخصوصا الكبيرة منها على تبني هذا النوع من الاستثمار وتعزيز أنشطتها بالاستحواذات الداخلية، ومحفز للبنوك الاستثمارية أيضا، مشيرا إلى أن الاستحواذ لا يعني تعثر أحد الطرفين أو إشارة سلبية، بل هو وسيلة تطوير الشركات الصغيرة أو الخاسرة وإعادة هيكلتها.

وأضاف: «الاستحواذ وسيلة أسرع وأقل تكلفة للشركات الراغبة في تطوير أعمالها وتوسيع أنشطتها، ونتمنى أن تتوسع الشركات المدرجة في سوق الأسهم في هذا النشاط، ولعل البنوك تأتي في المقام الأول للقطاعات التي سيعزز اندماجها من نشاطها في التمويل والإقراض والنمو».

ووفقا للتقرير الفصلي الذي أصدرته أمس «أرنست آند يونغ» انخفضت الصفقات الصادرة من 48 صفقة في الربع الأول من عام 2008 إلى 11 صفقة فقط في الربع الأول من عام 2009 متراجعة بنسبة 77 في المئة وانخفضت الصفقات الواردة أيضاً من 20 صفقة في الربع الأول من العام الماضي إلى خمس صفقات في الربع الأول من 2009، بتراجع كبير بلغت نسبته 75 في المئة وعلاوة على ذلك تراجعت الصفقات المحلية ضمن السياق العالمي.

ورغم تنبه البنوك الاستثمارية إلى هذا النشاط في الفترة الأخيرة إلا أن الاقتصاديين يؤكدون أن الفوائد التي ستجنيها ستكون أكبر خلال السنوات المقبلة مع عودة الاقتصاد العالمي للتعافي، إذ تشير التقارير إلى أن الأزمة الراهنة تبطئ من حركة الاستحواذ والاندماج.

وفي هذا الصدد، أكد تقرير صدر في مايو الماضي عن «أرنست آند يونغ الشرق الأوسط» انخفاض عدد وقيم صفقات الاستحواذ والاندماج في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم فقد انخفض عدد الصفقات ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بنسبة 57 في المئة إلا أن الصفقات الصادرة والواردة من وإلى الشرق الأوسط وشمال افريقيا شهدت انخفاضاً أكثر حدة، فقد تراجعت هذه الصفقات بنسبة تزيد على 70 في المئة ما يدل على تركيز المستثمرين اهتمامهم على الصفقات المحلية وتعاملهم بحذر مع الصفقات العابرة للحدود.

وتؤكد إحصاءات الربع الأول لعام 2009 وفق التقرير أن المستثمرين استغرقوا وقتاً أطول في اتخاذ قراراتهم في كثير من الأحيان، وفي أحيان أخرى لم يتخذوا أي قرار لعدم تأكدهم ما إذا كان الأسوأ قد انقضى أم لا، غير أن المستثمرين المخضرمين قد استمروا في إجراء صفقات الاستحواذ على الشركات التي تتمتع بنماذج تجارية جيدة وتدفقات نقدية سليمة، وبقيم مخفضة».

ومن حيث قيم الصفقات، فقد انخفض متوسط حجمها في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا من 215 مليون دولار في الربع الأول من 2008 ليصل إلى 116 مليون دولار في الربع الأول من العام الحالي، بينما انخفض متوسط حجم الصفقات الصادرة من 913 مليون دولار إلى 880 مليون دولار للفترة نفسها.

إلى ذلك، تم الكشف عن قيم 27 صفقة من أصل 47 صفقة تم الإعلان عنها في الربع الأول من عام 2009، ليظهر انخفاض في قيمة الصفقات المعلنة بنسبة 73 في المئة تقريباً، وبينما وصلت قيمة الصفقات في الربع الأول للعام الماضي إلى 42.2 بليون دولار تراجعت قيمة الصفقات إلى 11.5 بليون دولار في الربع الأول من هذا العام.

وشهدت الصفقات المحلية تراجعاً بنسبة 79 في المئة من 8.8 بلايين دولار في الربع الأول من عام 2008 إلى 1.9 بليون دولار في الفترة نفسها من هذا العام. كما تراجعت قيمة الصفقات الصادرة بنسبة 78 في المئة من 30 بليون دولار إلى 9.7 بلايين دولار خلال الفترة نفسها. وأكدت الدراسة أن نشاطات الاندماج والاستحواذ ستعتمد خلال الأشهر المقبلة على توافر السيولة في السوق، واستعداد البائعين لقبول قيم أكثر واقعية لشركاتهم مضيفا «إذا استمرت أزمة توافر السيولة فقد نشهد حدوث عمليات اندماج بسبب استمرار تراجع العائدات، ما سيدفع المتنافسين إلى التعاون فيما بينهم لتقليل التكاليف واستمرار تحقيق الأرباح».

يذكر أن سوق المال السعودية سجلت في مايو الماضي أول صفقة استحواذ بين شركتين سعوديتين مساهمتين منذ عام 1998 عندما أعلنت شركة المراعي توصلها إلى اتفاقية مع شركة حائل للتنمية الزراعية (هادكو)، يتم على أساسها تبادل أسهم الشركتين، بحيث يحصل مساهم هادكو على سهم واحد في «المراعي» مقابل خمسة أسهم في هادكو إضافة إلى 50 هللة لكل سهم مملوك في هادكو.

ارتفاع كلفة المعيشة في السعودية 1 في المئة في مايو

الرياض- «النهار»

أعلنت مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات السعودية مؤشر الرقم القياسي العام لكلفة المعيشة في المملكة شهر مايو الماضي سجّل ارتفاعا بنسبة 0.1 في المئة قياسا بما كان عليه في شهر أبريل 2009 .

وأرجعت المصلحة في تقرير لها ارتفاع الرقم القياسي العام لكلفة المعيشة لشهر مايو الماضي الى الارتفاع الذي شهدته مجموعتان من المجموعات الرئيسة المكونة للرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهي:

- مجموعة الترميم والايجار والوقود والمياه بنسبة (1.3 في المئة).
- مجموعة النقل والاتصالات بنسبة (0.1 في المئة).

في المقابل، سجلت ثلاث من المجموعات الرئيسة المكونة للرقم القياسي لكلفة المعيشة انخفاضا في مؤشراتها القياسية هي:

- مجموعة الأطعمة والمشروبات بنسبة (0.4 في المئة).
- مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة (0.1 في المئة).
- مجموعة التأثيث المنزلي بنسبة (0.1 في المئة).

وظلت مجموعات الرعاية الطبية، والتعليم والترويح، والسلع والخدمات الأخرى عند مستوى أسعارها السابق ولم يطرأ عليها أي تغير نسبي يذكر.

وسجل مؤشر الرقم القياسي العام لكلفة المعيشة لشهر مايو 2009 مقارنة بنظيره من العام السابق ارتفاعا بلغت نسبته 5.5 في المئة .

وأرجعت المصلحة هذا الارتفاع الى الارتفاعات التي سجلتها المؤشرات القياسية للمجموعات الثماني الرئيسة المكونة للرقم القياسي لكلفة المعيشة حيث جاءت على النحو التالي:

- مجموعة الترميم والايجار والوقود والمياه بنسبة (15.1 في المئة).
- مجموعة التأثيث المنزلي بنسبة (10.3 في المئة).
- مجموعة سلع وخدمات أخرى بنسبة (3.5 في المئة).
- مجموعة الأطعمة والمشروبات بنسبة (2.4 في المئة).
- مجموعة التعليم والترويح بنسبة (1.7 في المئة).
- مجموعة النقل والاتصالات بنسبة (1.3 في المئة).
- مجموعة الرعاية الطبية بنسبة (1.0 في المئة).
- مجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة (0.9 في المئة).